المضائق التركية في السياسة الخارجية السوفيتية 1878–1932 من خلال المصادر الروسية

م.د. علي هاشم محمد
جامعة سامراء/ كلية التربية

الملخص:

يهدف البحث المعنون: المضائق التركية في السياسة الخارجية السوفيتية 1922–1932 من خلال المصادر الروسية، الى تقديم مساهمة أكاديمية حول هذه الحقبة المهمة ، اذ يتناول مسألة المضائق ما بين عامي 1878 و1932، ويتم تحليل قضية المضائق ضمن سياقها التاريخي، مع التركيز على مدة الحرب العالمية الثانية، بالاعتماد على مصادر روسية، ففي عهد القياصرة، أبرزت سياسة بطرس الأكبر الرامية إلى الوصول إلى المياه الدافئة أهمية العلاقات مع الدولة العثمانية، وفي هذا السياق، تم إرسال الدبلوماسي الروسي أوكرينتسيف إلى إسطنبول؛ لتسهيل الأنشطة التجارية في المضائق، واستمرت هذه السياسة لعدة سنوات.

وشهد القرن التاسع عشر صراعات واتفاقيات سياسية وتجارية بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية، وكانت سياسة روسيا القيصرية تجاه المضائق مدفوعة بمصالح استراتيجية تهدف إلى الوصول إلى المياه الدافئة والسيطرة على طرق الملاحة البحرية، ومع صعود البلاشفة إلى السلطة وبدء الكفاح الوطني التركي، اقترب القادة البلشفيون من القادة الأتراك، ومع ذلك، خلال مؤتمر لوزان للسلام، أثارت المناقشات المتعلقة بالمضائق أحيانا توترا بين البلدين، فقد طالب السوفييت بإغلاق المضائق أمام السفن الحربية، إلا أن هذا المطلب لم يلب خلال مؤتمر لوزان، مما اثر على العلاقات بين السوفييت و تركيا، وفي عام 1936 تم توقيع اتفاقية مونترو بشأن نظام المضائق؛ لتأمين سيادة تركيا وتنظيم حركة المرور البحري، وقد شعر السوفييت برضى جزئي عن هذه الاتفاقية؛ لأنها فرضت بعض القيود على مرور السفن الحربية، ومع ذلك، وبما أن لدى السوفييت أهدافا استراتيجية أوسع، لم توفر اتفاقية مونترو حرية الحركة الكاملة التي كانوا يسعون إليها، وخلال الحرب العالمية الثانية، انتقد السوفييت اتفاقية مونترو وسعوا إلى فرض سيطرة ونفوذ أكبر على المضائق، فضلا عن أن سياسة الحياد التي انتهجتها تركيا خلال الحرب واصطفافها مع الولايات المتحدة أثارت انتقادات السوفييت، مما ترك اثرا سيئا على العلاقات التركية السوفيتية .

الكلمات المفتاحية: المضائق، الدولة العثمانية، المصادر الروسية، اتفاقية مونترو، الحرب العالمية الثانية، تركيا.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 12, Issue 40, May 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

The Turkish Straits in Soviet Union Foreign Policy 1878-1932 through Russian Sources

Dr. Ali Hashim Mohamed
Samarra University / College of Education

Abstract:

The research entitled "The Turkish Straits in **Soviet Union** Foreign Policy 1922-1932 through Russian Sources" aims to provide an academic contribution to this important period, which has not received sufficient attention. It examines the Straits issue during the period between 1878 and 1932 from the establishment of the Soviet Union until the end of World War II. The issue of the Straits is analyzed within its historical context, with a particular focus on the World War II period, relying on Russian sources.

During the Tsarist er, Peter the Great's policy of gaining access to warm waters highlighted the importance of relations with the Ottoman Empire. In this context, Russian diplomat Ukraintsev was sent to Istanbul to facilitate commercial activities in the Straits، and this policy continued for many years.

In the 19th century, conflicts and political-commercial agreements occurred between the Ottoman Empire and Tsarist Russia. Tsarist Russia's policy regarding the Straits was driven by strategic interests aimed at reaching warm waters and controlling maritime routes. With the rise of the Bolsheviks and the beginning of the Turkish National Struggle، Bolshevik leaders grew closer to Turkish leaders. However، during the Lausanne Peace Conference, discussions over the Straits sometimes led to tensions between the two countries. The Soviets demanded that the Straits be closed to warships، but this request was not fulfilled at Lausanne، leaving the Soviets dissatisfied.

In 1936, the Montreux Convention Regarding the Regime of the Straits was signed to ensure Turkey's sovereignty and regulate maritime traffic. The Soviets were partially satisfied with this convention, as it imposed certain restrictions on the passage of warships. However, given the broader strategic objectives of the Soviets, the Montreux Convention did not provide the full freedom of movement they desired. During World War II, the Soviets criticized the Montreux Convention and sought to

establish greater control and influence over the Straits. Turkey's policy of neutrality during the war and its alignment with the United States drew Soviet criticism, which in turn affected Turkish foreign policy.

Keywords: The Straits, Ottoman Empire, Russian sources, Montreux Convention, World War II, Turkey.

المبحث الأول: النظام القانوني للمضائق العثمانية من 1878

حتى نهاية الحرب العالمية الأولى 1918

خاضت الدولة العثمانية حربا ضد روسيا بين عامي 1877–1878 وقد انتهت بهزيمة كبيرة للجيش العثماني وتقدم القوات الروسية باتجاه إسطنبول وتصاعد التوتر بين بريطانيا وروسيا، فقد أثار سعي بريطانيا للحفاظ على سيطرتها على المضائق وتقدم روسيا في المنطقة مواجهة محتومة بين القوتين الكبيرتين (Дранов, 1948, P.137)، وأدى تقدم القوات الروسية نحو إسطنبول في عام 1878 وظهور الأسطول البريطاني أمام مضيق تشاناق قلعة (الدردنيل) وتهديده بضرب الروس، وشكل ذلك بداية التوتر في العلاقات البريطانية الروسية استمرت الى عام 1902 ، إن تردد القوات الروسية في احتلال إسطنبول أدى إلى توقيع معاهدة السلام في "آياستفانوس" Ayastefanos (يشيل كويعام) عام 1879، ونصت هذه المعاهدة على تأسيس دولة بلغارية الكبرى في منطقة البلقان، ومنح الاستقلال الكامل لكل من صربيا، ورومانيا، والجبل الأسود، واستولت روسيا على منطقة قارص، فضلا عن جزء من منطقة بيسارابيا Basarabia التي كانت قد تم التنازل عنها بموجب معاهدة باريس، وتضمنت معاهدة آياستفانوس مادة تنص على حرية مرور السفن التجارية التابعة للدول المحايدة من المضائق العثمانية ومع ذلك، لم تطبق هذه المعاهدة، وبناء على طلب بريطانيا والنمسا، وبتوصية من ألمانيا، أعيدت مناقشة شروط السلام في مؤتمر برلين، مما اضطر الدبلوماسية الروسية إلى الخضوع للضغوط الدولية (Киреев, 2007, P.133).

وقبيل مؤتمر برلين عام 1882، توصلت الحكومة القيصرية الروسية إلى اتفاق مع بريطانيا يقضي بالحفاظ على الوضع الراهن فيما يتعلق بالمضائق، وحصلت بريطانيا على إدارة جزيرة قبرص، أما فيما يخص المضائق، فقد أكد مؤتمر برلين على شروط معاهدة باريس لعام 1856 ومعاهدة لندن لعام 1871 وبذلك، أبقيت المضائق مغلقة أمام سفن الحرب التابعة لجميع القوى، مما أدى إلى استمرار تهديد أمن الدول المطلة على البحر الأسود، وأدت النقاشات بين الوفود البريطانية والروسية في مؤتمر برلين إلى تقديم الوفد البريطاني تفسيرا جديدا لنظام المضائق، وقد أصبح هذا التفسير جزءا من الاتفاقيات، وفي مؤتمر برلين لم يتم التوصل إلى أي

اتفاق نهائي لحل الخلاف القائم بين الوفدين الروسي والبريطاني، غير أن موقف روسيا القيصرية قد تم تعويضه جزئيا بالاعتراف بمكانتها ضمن "تحالف الأباطرة الثلاثة" Three Emperors Alliance الذي أعيد إحياؤه عام 1881، وجسد هذا التحالف الذي ضم كلا من روسيا وألمانيا والنمسا–المجر، تقاربا بين هذه القوى الكبرى بهدف الحفاظ على التوازن الإقليمي وإدارة موازين القوى في أوروبا،(Лунева. 2022, P.43)

وفيما بعد، تضمن البند الثالث من المعاهدة السرية المجددة بين روسيا وألمانيا والنمسا عام 1884 بندا ينص على أن الدولة العثمانية ستواجه تحذيرات وربما عقوبات في حال خالفت مبدأ إغلاق المضائق، أما الاتفاق السري الموقع بين روسيا وألمانيا عام 1887، فقد صممه المستشار الألماني بسمارك؛ بهدف منع قيام تحالف فرنسي–روسي، وتحويل اهتمام روسيا نحو منطقة الشرق الأوسط ، ووفقا لهذا الاتفاق التزمت ألمانيا بتقديم الدعم لقيصر روسيا في الدفاع عن مداخل البحر الأسود (Третьяков., 2014, P.97)

وعقب مؤتمر برلين، تحولت سياسة روسيا القيصرية في الشرق الأوسط من السعي للسيطرة المباشرة على المضائق، إلى منع القوى الكبرى الأخرى من بسط نفوذها على تلك المنطقة الاستراتيجية، وعكس هذا التوجه سعي روسيا للحفاظ على الوضع القانوني القائم للمضائق، على الرغم من استمرار القيود المفروضة عليها. وتجدر الإشارة إلى أن توقيع بسمارك على هذه المعاهدة السرية جاء أيضا كرد على ما يعرف بـ"الاتفاق المتوسطي"، الذي ضم كلا من بريطانيا والنمسا–المجر وإيطاليا، وهدف إلى التصدي لأي تحرك روسي محتمل نحو المضائق(Третьяков, 2014, P.98).

وعلى نطاق أوسع، فقد شكلت إسطنبول والمضائق محور اهتمام دائم ومستمر في السياسة الخارجية للقيصرية الروسية ويتضح من ذلك أن الدبلوماسية الروسية كانت تركز باستمرار على تحقيق هدفها التاريخي المتمثل في السيطرة على إسطنبول والمضائق وبالتالي فإن توسع روسيا في الشرق الأقصى ومساعيها لزيادة نفوذها هناك، يمكن تفسيره بوصفه جزءا من استراتيجيتها الشاملة الرامية إلى تعزيز موقعها الجيوسياسي وتحقيق طموحاتها التقليدية في منطقة المضائق ومن ثم يمكن القول إن السياسة الخارجية لروسيا القيصرية كانت ذات محورين

متكاملين: أحدهما يركز على إسطنبول والمضائق، والآخر على الشرق الأقصى، بحيث يرتبط كلا المحورين ببعضهما البعض ويعزز أحدهما الآخر(Кудин., 2014, P.8)

لقد أدى تصاعد التوترات بين إنجلترا وألمانيا إلى بروز توقعات بأن بريطانيا قد تتبنى موقفا أكثر إيجابية تجاه رغبة روسيا في تعديل النظام القانوني للمضائق وفي مذكرة كتبها البارون "م. تاوبه" Baron M. Taubeعام 1905، ناقش الموقف الدبلوماسي الروسي بشأن نظام المضائق مشيرا إلى أن النظام القائم آنذاك كان غامضا وغير كاف، وأكد Taube أن مضيقي إسطنبول والدردنيل يمكن أن يشكلا خطرا كبيرا على روسيا من منظور السياسة الدولية، محذرا من احتمال تمركز أساطيل معادية هناك، واقترح Taube ضرورة توافر مجموعة من الشروط لفتح المضائق من بينها: أن تمتلك روسيا أسطولا قويا يمكنه الحفاظ على تفوقها في البحر الأسود، وأن تمتنع الدولة العثمانية عن منح قواعد بحرية للدول الأجنبية، فضلا عن ضرورة نزع السلاح من المضائق وتحييدها لكنه، أشار أيضا إلى أن تنفيذ مثل هذا البرنامج السياسي–العسكري الشامل سيؤدي إلى تأجيل مسألة فتح المضائق عادا أن الحفاظ على إغلاق المضائق مع احتمال سحب السفن الحربية، سيكون خيارا أكثر حكمة في المرحلة الراهنة ، (Кудин., 2014, P.10)

وفي عام 1907م وخلال مفاوضات الاتفاقية البريطانية–الروسية سعت الدبلوماسية الروسية إلى الحصول على دعم إنجلترا بشأن مسألة المضائق، إلا أن تلك المحاولات لم تفض إلى أي اتفاق ملموس في هذا الصدد، وفي عام 1908م، تجسدت محاولة روسيا لتعديل النظام القانوني الدولي للمضائق باجتماع بين وزير الخارجية الروسي إزفولسكي Звольскии ونظيره النمساوي–المجري إرينتال Erintal الذي عقد في قصر بوخلو (Buchlau Castle) وفقا لما تم الاتفاق عليه خلال هذا اللقاء، قبلت الإمبراطورية الروسية ضم البوسنة والهرسك من قبل النمسا–المجر، مقابل أن تدعم الأخيرة مساعي روسيا لإعادة النظر في الوضع القانوني للمضائق.

وقبلت الإمبراطورية النمساوية–المجرية ضم البوسنة والهرسك، وفي المقابل، تعهدت بدعم المساعي الروسية لتغيير النظام القانوني للمضائق ضمن هذا السياق، قام وزير الخارجية الروسي إزفولسكي بزيارة عواصم أوروبية لتقديم عرض يهدف إلى تعديل نظام المضائق وكانت النقاط الرئيسة لهذا العرض تتلخص في(Дранов, 1948, P.140):

1. استمرار مبدأ إغلاق مضيقي البسفور والدردنيل مع استثناءات للسفن الحربية للدول المطلة على البحر الأسود.

2. استثناء السفن الحربية الخفيفة للدول التي تمتلك حق الإرسال إلى مصب نهر الدانوب وكذلك السفن الثابتة الموجودة في السفارات في إسطنبول من مبدأ الإغلاق.

3. يحق للدول المطلة على البحر الأسود في حالات السلم أن تمرر سفنها الحربية من أي حجم عبر مضيقي إسطنبول والدردنيل بشكل مستمر على أن يتم تحديد التفاصيل الفنية لهذا المرور في لائحة خاصة.

4. يمكن للسفن أن ترسو في نقاط معينة ولكن لا يجوز لها البقاء هناك لأكثر من ثلاثة أيام في حال كانت بحاجة إلى إصلاحات طويلة الأمد.

5. لا يمكن أن تمر أكثر من ثلاث سفن حربية من الدولة الساحلية نفسها في الوقت نفسه باستثناء المحطات الروسية التي لا تشملها هذه القيود.

6. للمرور المستمر يجب إبلاغ السلطات العثمانية عن مرور السفن الحربية التابعة للدول الساحلية قبل 24 ساعة على الأقل.

وفي عام 1911م كلف السفير الروسي في إسطنبول تشاريكوف Харьков بإجراء مفاوضات مع الحكومة العثمانية بشأن عبور السفن الحربية الروسية عبر المضائق التركية بدلا من تقديم طلب صارم وغير قابل للتراجع تبنى Харьков نهجا أكثر مرونة في 12 أكتوبر/ تشرين الاول عام 1911، أرسل Харьков رسالة إلى الصدر الأعظم مع مسودة إعلان روسي–عثماني في هذه المسودة كانت المادة الرابعة بارزة إذ تعهدت الحكومة الروسية بدعم الحفاظ على النظام الحالي لمضيق البسفور والدردنيل وفقا لمسودة الاتفاق، ستسمح الإمبراطورية العثمانية بعبور السفن الحربية الروسية عبر المضائق، بشرط ألا تتوقف هذه السفن في مياه المضيق إلا في حالات استثنائية (Могилевич., 1939, P.88) .

وفي أثناء الحرب الإيطالية–العثمانية تم إحياء القضية مرة أخرى ففي 18 أبريل/ نيسان عام 1912، قامت البحرية الإيطالية بقصف مضيق الدردنيل وقررت الحكومة العثمانية إغلاق المضيق أمام السفن الأجنبية، أصبح موضوع مشروعية إغلاق المضائق أمام السفن التجارية للدول المحايدة موضوعا للنقاش الدولي، وفي هذا السياق، دافعت الحكومة الروسية عن ضرورة الحفاظ على حق السفن التجارية التابعة للدول المحايدة في عبور المضائق وفقا للمادة الأولى من

معاهدة لندن لعام 1871، إلا أن الدفاع الروسي بدا متناقضا؛ لأن المعاهدة لم توضح ما إذا كان يجوز إغلاق المضائق أمام السفن التجارية في وقت الحرب (Дранов., 1948, P.147)

وفي 1 مايو/ ايار عام 1912، أصدرت وزارة الخارجية العثمانية بيانا دبلوماسيا أكدت فيه أن المضائق أصبحت مفتوحة للملاحة المحايدة، مع التأكيد على أن الحكومة العثمانية تحتفظ بحق إغلاق المضائق في أي وقت، وقد أسفر إغلاق مضيق الدردنيل حتى الاول من ايار عن تأثيرات اقتصادية سلبية خطيرة على روسيا، إذ تكبدت خسائر تقدر بما يقرب من 30 مليون روبل شهريا، مما أثر بشكل كبير على التوازن التجاري في روسيا . (Лунева., 2022, P.76)

وتشكلت السياسات الروسية خلال الحرب العالمية الأولى بشكل خاص وفقا لرغبة روسيا في السيطرة على المضائق التركية البوسفور والدردنيل، وقد عد هذا الهدف بمثابة الحلم الذي دام قرونا بالنسبة إلى روسيا، إذ سعت الإمبراطورية الروسية جاهدة للسيطرة على هذه الممرات الاستراتيجية التي تمثل نقطة عبور مهمة، وجعلت من هذا الهدف جزءا أساسا من استراتيجيتها الحربية العامة وقد أثر هذا الطموح الاستراتيجي الروسي في نتائج الحرب العالمية الاولى 1914 ـ 1918م ، وكان له دور حاسم في تشكيل العلاقات الدولية خلال مرحلة ما بعد الحرب، وأسهم في تحديد التوازنات السياسية في تلك الحقبة.(Дранов.1948, P.149)

أما فيما يخص دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب دول المحور (ألمانيا، والنمسا–المجر) فقد كان بدافع من ألمانيا، مما منح روسيا فرصة أكبر للتدخل بشكل أكثر فاعلية في الحرب، وعلى الرغم من أن قصف الأسطول العثماني لسواحل البحر الأسود لم يلحق ضررا كبيرا بقدرات الأسطول الروسي هناك، إلا أن هذا الهجوم ترك أثرا نفسيا بالغا في المجتمع الروسي، وأثار ردود فعل قوية من جهتها رأت الحكومة الروسية في دخول الدولة العثمانية الحرب فرصة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في البحر الأسود، وقد عد هذا التطور فرصة لتسريع ما وصفته روسيا بـ "مهامها التاريخية" في سواحل البحر الأسود، وهي المهام التي كانت تسعى لتحقيقها منذ زمن بعيد. (Людшувейт., 1966, P.38)

وما أن اندلعت الحرب العالمية الأولى 1914 ـ 1918م وإعلان ألمانيا الحرب على روسيا، تم توقيع اتفاقية تحالف بين ألمانيا والدولة العثمانية في 2 أغسطس/ آب عام 1914م، ومع ذلك لم تكن الدولة العثمانية مستعدة بشكل كامل لدخول الحرب، وكانت مترددة في الشروع فورا في العمليات العسكرية ولذلك أعلنت في البداية الحياد، فضلا عن ذلك حاولت الحكومة العثمانية إبقاء تحالفها العسكري مع ألمانيا سريا على الصعيد الدولي، وبدأت في الوقت نفسه مفاوضات تحالف مع ممثلي روسيا في محاولة لتحقيق التوازن، ومن الخطوات المهمة التي

اتخذتها الدولة العثمانية في بداية دخولها الحرب، كانت إغلاق مضيق الدردنيل أمام مرور السفن في 5 أغسطس/ آب وهو ما يعد جزءا من محاولاتها للمحافظة على سياسة الحياد في المراحل الأولى من الحرب، ولكن في 10 آب، وعندما كانت الدولة العثمانية لا تزال محايدة، سمحت بمرور السفن الحربية الألمانية (غوبن) و(بريسلاو) (Goben) and (Breslau)عبر البحر الأسود، بعدما كانت هاتان السفينتان قد هربتا من ملاحقة الأساطيل الفرنسية والبريطانية، وعد هذا الحدث انحرافا عن سياسة الحياد وشكل نقطة تحول مهمة في دخول الدولة العثمانية الحرب (Бернхгард. 2023, P.164) .

أولا : أسباب تفضيل روسيا لحياد الدولة العثمانية في بداية الحرب

في بداية الحرب كان لروسيا عدة أسباب تجعلها تفضل بقاء الدولة العثمانية محايدة وألا تدخل الحرب:

1. كان لروسيا مصلحة في بقاء مضائق البحر الأسود مفتوحة؛ لتتمكن من إرسال الحبوب والمواد الأخرى إلى حلفائها من دون أن تواجه مشاكل اقتصادية.
2. إن أسطول البحر الأسود الروسي قد تم بناؤه مؤخرا وكان إنشاء السفن الحربية الجديدة يستغرق وقتا طويلا، مما دعا روسيا إلى انتظار اكتمال استعدادات أسطولها قبل دخولها في مواجهات بحرية.
3. إذا انضمت الدولة العثمانية إلى الحرب فكان من المحتمل أن تمر السفن الحربية الألمانية والنمساوية–المجرية عبر المضائق إلى البحر الأسود، مما قد يهدد الأسطول الروسي في البحر الأسود ويؤثر على علاقات روسيا الاستراتيجية في البحر الأسود والقوقاز.
4. في بداية الحرب كانت روسيا تواجه ألمانيا على الجبهة الغربية مما جعلها في حاجة إلى مزيد من القوات على تلك الجبهة.
5. كانت منطقة القوقاز ذات أهمية استراتيجية خاصة لروسيا وكان بقاء الدولة العثمانية محايدة يسهم في تأمين روابطها بهذه المنطقة، وإذا دخلت الدولة العثمانية الحرب

وسمحت لألمانيا بدخول البحر الأسود فذلك كان سيؤدي إلى قطع الاتصال بين روسيا والقوقاز، مما يضعف موقعها الاستراتيجي (Бдоян ., 2017, P.165)

ثانيا: تغيير موقف الدولة العثمانية ودخولها الحرب

مع تقدم الحرب أصبح من الصعب على الدولة العثمانية الحفاظ على سياسة الحياد، وللتخفيف من ردود الفعل الدولية ولتبرير الوضع أعلنت الحكومة العثمانية أنها اشترت السفن الألمانية (غوبن) و(بريسلاو) (Goben) and (Breslau)، وأعطتها أسماء (يواز) و(ميديللي) (Yawaz) ve (Medelli)، وقد فهمت هذه الخطوة على أنها جزء من دخول الدولة العثمانية الحرب ، وكذلك مؤشر على تعقيدات سياستها الخارجية والمناورات التي اضطرت للقيام بها بالنسبة إلى الروس عد شراء السفن الألمانية مؤامرة مدبرة من قبل الدولة العثمانية واعتقدوا أن الحكومة العثمانية كانت تميل لصالح ألمانيا وبالنسبة إليهم كانت دخول السفن إلى البحر الأسود بمثابة نقطة تحول في الحرب (Бернхгард ., 2023, P.166)

وفي 2 نوفمبر / تشرين الثاني 1914، انضمت الدولة العثمانية إلى الحرب العالمية الأولى إلى جانب المانيا، مما خلق فرصة تاريخية للقيصر نيكولاس الثانيНиколай II لتحقيق حلمه القديم في السيطرة على المضائق، فجرت في 21 نوفمبر / تشرين الثاني، محادثة دبلوماسية مهمة في سانت بطرسبرغ بين القيصر نيكولاس الثاني والسفير الفرنسي باليولوغ Paléologue، وفي هذه المحادثة عبر القيصر عن هدف الإمبراطورية الروسية في تأمين حق المرور الحر عبر المضائق عندما طلب باليولوغ مزيدا من التفاصيل، كشف القيصر عن النوايا والخطط الاستراتيجية لروسيا وفقا لتصريحات القيصر، كان من الضروري أولا طرد الأتراك من أوروبا ثم كان من المقرر أن تدار إسطنبول كمدينة محايدة تحت إدارة دولية، فضلا عن أنه أشار إلى أنه يجب تسليم الجزء الغربي من تراقيا Thrace الممتد من إينيز–ميديي Inez–Medie إلى بلغاريا، في حين تكون الأراضي المتبقية باستثناء مناطق إسطنبول جزءا من روسيا . (Любин ., 2014, P.176).

وبعد تلك المحادثات وبناء على طلب القيصر قررت إنجلترا وفرنسا من لأجل مساعدة روسيا ولإجبار الدولة العثمانية على الانسحاب من الحرب، اتخاذ قرار باجتياز مضيق الدردنيل وغزو إسطنبول، وفي كانون الثاني 1915، تم اتخاذ قرار في مجلس الدفاع لبدء التحضير لعملية عسكرية ضد الدولة العثمانية وتم إرسال هذا القرار إلى الأركان العامة الروسية، مع تحديد أن الهجوم على الدردنيل سيبدأ في النصف الثاني من فبراير/ شباط، وفي حال نجاحه، سيؤدي إلى احتلال إسطنبول . (Любин, 2014, P.176).

ثالثا: المطالب الروسية بشأن مضائق البوسفور والدردنيل خلال الحرب العالمية الأولى

خلال الحرب العالمية الأولى طالبت روسيا بضم إسطنبول ومضيق البوسفور والمناطق المحيطة بها بما في ذلك جزر مرمرة ولاسيما جزر إيمروز (غوكجيادة) وبوزجادا Emruz ve Bozcaada (Gökçeada) إلى حدود إمبراطوريتها أما إنجلترا فكانت ترى أن مطالب روسيا بشأن المضائق يجب أن يتم تناولها بعد انتهاء الحرب، وكان وزير الخارجية الروسي، سازونوف Сазонов، قد طالب بأن يتم تلبية مطالب روسيا بشكل كتابي وأصر على هذا الطلب، ولكن رغم إصرار سازونوف لم تأخذ إنجلترا هذه المطالب على محمل الجد حتى نهاية الحرب وقد تم تفسير موقف إنجلترا هذا على أنه ناتج عن القلق من أن روسيا قد تفقد اهتمامها بمواصلة الحرب إذا تمكنت من السيطرة على المضائق . (Дранов, 1948, P.167).

وبعد جميع الجهود الروسية تم حل قضية المضائق لصالح الإمبراطورية الروسية، وفي عام 1915 تم توقيع اتفاق بين إنجلترا وفرنسا وروسيا يتضمن تحويل إسطنبول والمضائق التركية إلى روسيا، وفي 12اذار 1915 أعلنت السفارة البريطانية قبول روسيا للاقتراحات وفقا لبيان السفارة البريطانية، وإذا انتهت الحرب بنجاح وتم تلبية رغبات إنجلترا وفرنسا فإن الحكومة البريطانية ستوافق على مطالب روسيا بشأن إسطنبول والمضائق . (Дранов, 1948, P.159) .

المبحث الثاني: السياسة الخارجية السوفيتية و مسألة المضائق التركية

1922-1932

أولا: مسألة المضائق بعد الثورة البلشفية 1917-1922:

بعد الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، أعلنت الحكومة السوفيتية إلغاء جميع الاتفاقيات السرية التي أبرمتها الحكومات السابقة بما فيها تلك المتعلقة بالمضائق البحرية ومصالح روسيا القيصرية في إسطنبول، وقد اتخذت القيادة السوفيتية موقفا معاديا للتوسع الإمبريالي مؤكدة على أن تبقى إسطنبول تحت سيطرة المسلمين، وداعية إلى نظام دولي للمضائق يضمن أمن الملاحة ويحفظ المصالح الاستراتيجية لروسيا، وفي المقابل ومع نهاية الحرب العالمية الأولى وتوقيع

اتفاقية مودروس عام 1918، سيطر الحلفاء على المضائق وإسطنبول مما شكل تهديدا مباشرا للمصالح السوفيتية .(АДАМИШИН и др., 1981, P.34)

وأسهمت سيطرة الحلفاء على المضائق في تعزيز نفوذهم بالمنطقة وذلك بالدعم العسكري لقوات الجيش الأبيض المعادي للبلاشفة خلال الحرب الأهلية الروسية، مما أثار اعتراضات شديدة من قبل الاتحاد السوفييتي، وكانت هذه السيطرة جزءا من الخطة الاستراتيجية البريطانية التي سعت للهيمنة على طريق جبل طارق–السويس–إسطنبول، وربط المنطقة بالمصالح الإمبريالية البريطانية، وقد عارضت فرنسا وإيطاليا هذه السياسة، إذ رأت فرنسا أن بقاء إسطنبول تحت السيادة العثمانية يصب في مصلحتها، فيما رفضت إيطاليا التوسع اليوناني في البحر المتوسط (Плещеева, 2017, P.81).

وفي ظل تلك التحولات جاء (الميثاق الوطني)[1] العثماني عام 1920م، ليؤكد على أهمية حماية إسطنبول وفتح المضائق للتجارة الدولية فقط بشروط توافقية، وقد تناول مؤتمر باريس للسلام هذه المسألة إلا أن المقترحات المطروحة لم تلق إجماعا أخيرا، وجاءت معاهدة سيفر عام 1920 لتكرس سيطرة القوى الكبرى على المضائق وتخرج الدولة العثمانية من المشهد السياسي، مما عد انتقاصا واضحا من سيادتها وامتدادا للنفوذ الإمبريالي الغربي في المنطقة (Смольняк, 2013, P.92).

ثانيا: مسألة المضائق خلال مؤتمر لوزان للسلام (1922–1923):

أعلنت حكومة الاتحاد السوفيتي ممثلة بمفوضية الشؤون الخارجية برئاسة جيورجي فاسيليفيتش تشيچرينGeorgy Chicherin في 20 تشرين الاول 1922، عن رفضها لعقد

[1] (**ميثاق ملي**) (***Misak–ı Millî***) **تركية** : هو طاقم من ستة قرارات مهمة اتخذت في آخر سنة للبرلمان العثماني .البرلمان انعقد في 28 يناير 1920 ونشر قراراته في 12 فبراير 1920م، تلك القرارات أزعجت الحلفاء الذين كانوا يحتلون تركيا، مما أدى إلى احتلال اسطنبول من قبل قوات بريطانية وفرنسية وإيطالية في 16 مارس 1920، وتأسيس برلمان قومي تركي جديد والمجلس الوطني الأكبر، وفي أنقرة ألقى وزير الداخلية العثماني، دماد فريد پاشا الكلمة الافتتاحية لمرض محمد السادس العثماني.أمام مجموعة من البرلمانيين، يسمون بـ(فلاح وطن) أسسها أصدقاء مصطفى كمال لتبني القرارات المتخذة في مؤتمر أرضروم ومؤتمر سيڤاس، وقد قال مصطفى كمال: "إنها القبضة الحديدية للوطن هي التي تكتب قسم الأمة، الذي هو المبدأ الرئيسي لاستقلالنا، في صفحات التاريخ." القرارات التي اتخذها ذلك البرلمان استعملت كأساس لمطالب الجمهورية التركية الجديدة في معاهدة لوزان.(Kaymaz, 1977, s. 2)

مؤتمر دولي بشأن قضايا الشرق الأوسط دون مشاركة موسكو عادة أن إقصاء الاتحاد السوفيتي من مناقشة تلك القضايا يمثل تهديدا لمصالحه الحيوية ويقوض فرص السلام العالمي، وعدت موسكو في مذكرة دبلوماسية موجهة إلى بريطانيا وفرنسا وإيطاليا أن تجاهلها في هذه المرحلة الحساسة من العلاقات الدولية يؤدي إلى تعقيدات دبلوماسية على المستوى العالمي ويعيد إنتاج السياسات الانقسامية في أوروبا (Борков & Ильин, 2014, P.39).

وعززت تركيا من موقف الاتحاد السوفيتي مؤكدة على ضرورة مشاركته في المؤتمر على قدم المساواة مع بقية الأطراف ومع ذلك حاولت قوى الحلفاء الغربية (بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا) حصر مشاركة الاتحاد السوفيتي في المسائل المتعلقة فقط بـ "نظام المضائق"، ما عده تشيچرين ومساعدوه مثل: ليتفينوف، انتقاصا من مكانة موسكو الإقليمية والدولية، وفي المقابل صرح فلاديمير لينين، قائد الثورة البلشفية ورئيس مجلس مفوضي الشعب في 27 تشرين الاول 1922، في مقابلة نشرت في صحيفتي Observer وManchester Guardian البريطانية، بأن القضية تتجاوز مجرد كونها قضية هيبة سياسية بل تمس المصالح الحيوية لروسيا والدول السوفيتية المتحالفة معها مثل: أوكرانيا وجورجيا، وشدد لينين على أن استبعاد الاتحاد السوفيتي من مؤتمر الشرق الاوسط من شأنه أن يؤدي إلى عداء متزايد واضطراب في العلاقات التجارية بين أوروبا الشرقية والدول الغربية (Поцхверия, 1992, P.115) ، وعند سؤاله عن موقف روسيا من مستقبل المضائق أشار لينين إلى أن السياسة السوفيتية تهدف إلى ضمان المصالح الوطنية لتركيا والحفاظ على استقلالها وأكد أن هذه السياسة لا تستند فقط إلى مبدأ السيادة الوطنية، بل تستند أيضا إلى تجربة السنوات الخمس التي تلت الثورة البلشفية في التعامل مع القوميات مما عزز قناعة السوفييت بضرورة توفير شروط تحول دون اندلاع صراعات قومية مستقبلا. (Поцхверия, 1992, P.115)

ومن أبرز ما اقترحه لينين بدعم من تشيچرين إغلاق المضائق أمام السفن الحربية وجعل المرور مقتصرا على السفن التجارية فقط وهو موقف تكرر لاحقا في المراسلات السوفيتية المؤرخة بتاريخ 2 و5 تشرين الثاني 1922 ، تم تقديم هذا المقترح كجزء من استراتيجية لحماية مصالح التجارة الإقليمية والدولية، ولاسيما مصالح دول البحر الأسود مثل: أوكرانيا وجورجيا السوفيتية .(Борков & Лошкарев, 2003, P.242).

وانعقدت أعمال لجنة الشؤون الإقليمية والعسكرية برئاسة وزير الخارجية البريطاني اللورد كرزونLord Curzon وبدأت المفاوضات بشأن نظام المضائق إذ تبنى الوفد السوفيتي بقيادة تشيچرين وبتوجيهات مباشرة من موسكو موقفا صارما ينادي بضرورة نزع السلاح من المضائق وإغلاقها أمام جميع السفن الحربية، مع ضمان حرية الملاحة التجارية فقط، وقد تصاعد التوتر حينما عبر كرزون عن قلقه من ميل الوفد التركي نحو الموقف السوفيتي ولاسيما بعد لقاء جمعه بـ عصمت باشا في 26 تشرين الثاني 1922، حذره خلاله من الانجراف وراء الطرح السوفيتي، عادا أن ذلك قد يفقد تركيا دعم القوى الغربية في قضايا مثل: الحدود أو الديون أو الأقليات (Киреев, 2007, P.134).

وفي تصريح صحفي نشرته صحيفة Chicago Tribune في 3 كانون الاول 1922، أعلن الوفد التركي أنه ينوي اتخاذ موقف "محايد" في ملف المضائق، ساعيا إلى لعب دور الوسيط المستقل بين السوفييت والغرب.

ثالثا: موقف الاتحاد السوفيتي من المضائق 1924 ـ 1932:

بعد توقيع معاهدة لوزان أصبحت تركيا في موقع أقوى ومع ذلك فإن حالة عدم اليقين في الوضع الدولي وتجريد المضائق من السلاح إلى جانب المواقف المتغيرة للدول التي تضمن أمن تركيا أثرت بشكل واضح في السياسات الأمنية التركية، وبهذا الشكل وجدت تركيا نفسها في بعض الأحيان في وضع غير محصن نتيجة لتأثير القوى الخارجية والطبيعة المتقلبة للعلاقات الدولية (Александровна, 2019, P.13).

وأعربت الحكومة السوفيتية عن انزعاجها من النظام القانوني الدولي للمضائق الذي أنشئ في عام 1923، بحجة أنه لا يوفر حماية كافية ضد الهجمات المحتملة من دول خارج منطقة البحر الأسود، وأدى هذا الوضع إلى زيادة احتمالية تعرض الاتحاد السوفيتي لتدخل عسكري جديد عبر البحر الأسود، وقد ازدادت هذه المخاوف بشكل خاص؛ لعدم امتلاك الاتحاد السوفيتي عددا كافيا من السفن الحربية للدفاع عن سواحله الجنوبية (АДАМИШИН и др, 1981, P.38).

واستمر الاتحاد السوفيتي في الالتزام بأحكام الاتفاقية وأرسل قوائم سفن أسطوله في البحر الأسود مرتين في السنة إلى لجنة المضائق عبر الحكومة التركية، ويظهر هذا الموقف أن الاتحاد السوفيتي على الرغم من عدم اعترافه الرسمي باتفاقية لوزان بشأن المضائق تصرف فعليا وفقا

لأحكامها، وقرر السوفييت تنفيذ بعض الأحكام؛ لتفادي منح الدول الأخرى الفرصة لإرسال قوات بحرية إلى البحر الأسود، بتقديم بيانات عن أسطوله البحري، وفي هذا الإطار تم تصنيف السفن المعدة على أنها سفن ذات طواقم مخفضة؛ لئلا تحسب كسفن نشطة، واستعمل هذا التصنيف كوسيلة لتقييد حق الدول الأخرى في إرسال سفن إلى البحر الأسود ، وبدأت هذه المبادرات من الجانب السوفيتي خلال مؤتمر تقليص التسلح البحري الذي عقد في روما عام 1924، وخلال المحادثات مع بريطانيا في أغسطس من العام نفسه إلا أن المواقف السلبية للدول الغربية أدت إلى فشل هذه المبادرات السوفيتية(Никитина, 2023, P.228).

واتسمت العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وتركيا بتركيبة معقدة فقد تزامن التعاون السياسي والاقتصادي المتنامي بين البلدين مع حقب عزلة دولية لكل منهما، فضلا عن دعم الاتحاد السوفيتي المستقر للحكومة الديمقراطية التركية، واتخذ كلا البلدين موقفا معارضا لنظام معاهدات فرساي Treaties of Versailles وقفت تركيا ضد مطالب السيادة التي طرحتها بريطانيا وفرنسا (Никитина, 2023, P.228).

وكان موضوع المضائق أيضا من القضايا التي تابعها البلدان عن كثب ووضعاها في صلب سياساتهما الخارجية ففي أوائل عام 1925 طرح السفير السوفيتي في أنقرة ي. سوريتس Y. Surits، خلال لقائه مع وزير الخارجية التركي شكري كايا Şükrü Kaya مسألة إعادة النظر في اتفاقية لوزان للمضائق، مشيرا إلى أن قرارات المؤتمر قد فرضت على تركيا بشكل ضار وأن كلا من الاتحاد السوفيتي وتركيا لا يمتلكان القوة الكافية لإلغاء الاتفاقية، وردا على ذلك صرح شكري كايا بأن مراجعة الاتفاقيات الدولية مسألة قوة، وأنه يجب التعايش مع الاتفاقية في ظل الظروف الراهنة؛ لأن أي محاولة من تركيا لدعم مراجعتها قد تؤثر سلبا على علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا وتزيد من تعقيد وضعها الدولي (Дранов, 1948, P.166).

وحاول الاتحاد السوفيتي ضمان مصالحه في منطقة المضائق بوسائل أخرى فبدأت المفاوضات في 25 يناير 1925 لتوقيع اتفاقية الحياد الودي مع تركيا قدم ي. سوريتس مسودة وثيقة سوفيتية لشكري كايا، كانت مادتها الأخيرة تنص على تعاون الطرفين في حال حصول سوء فهم أو صراع بخصوص عبور المضائق، وفي 22 فبراير/ شباط 1925، سلمت وزارة الخارجية التركية مسودة اتفاقية من مادة واحدة إلى سوريتس، تنص على الحفاظ على الحياد الودي في

حال تعرض أحد الطرفين لهجوم من طرف ثالث لكنها لم تتضمن أي إشارة إلى نظام المضائق . (АДАМИШИН и др, 1981, P.40).

وردا على ذلك عبر الاتحاد السوفيتي عن تفهمه لرغبة تركيا في إقامة علاقات متناغمة مع دول أخرى وفهم أن الحكومة التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك تسعى لتطبيق سياسة السلام في الداخل السلام في العالم دون تصعيد التوترات مع القوى الأخرى، وبعد توقيع الاتفاقية مع الاتحاد السوفيتي في 17ديسمبر/ كانون الاول 1925، بدأ الدبلوماسيون الأتراك يعبرون بنشاط عن رغبة تركيا في لعب دور الجسر بين الشرق والغرب، وفي هذا السياق، وقعت تركيا في 5 يونيو/ تموز 1926 اتفاقية مع العراق وبريطانيا لترسيم الحدود وتعزيز علاقات حسن الجوار وقبلت بأن منطقة الموصل التي كانت موضع خلاف تضم إلى أراضي العراق تحت الانتداب البريطاني (АДАМИШИН и др, 1981, P.44) .

وبعد سلسلة من المحاولات الفاشلة لإعادة النظر في نظام المضائق علقت الحكومة السوفيتية هذا الملف لمدة غير أن المسألة طرحت مجددا في عام 1929، إذ كلفت مفوضية الخارجية السوفيتية بإعداد وثيقة توضح أهداف الاتحاد السوفيتي في حال إجراء مراجعة لنظام المضائق ودار النقاش حول ما إذا كان من الأفضل إبقاء المضائق مفتوحة أو مغلقة أمام السفن الحربية، وقد ارتبطت رغبة السوفييت في مراجعة نظام المضائق بخطوات تركيا لتعزيز علاقاتها معهم إذ تم توسيع اتفاقية الحياد والصداقة ببروتوكول أنقرة في 17 ديسمبر/ كانون الاول 1929، وتعهد الطرفان بعدم توقيع أي اتفاقية مع جيران الطرف الآخر دون إخطار مسبق وموافقة، وفي أوائل عام 1930، أعربت الحكومة التركية عن رغبتها في التعاون مع الاتحاد السوفيتي بخصوص تعديل نظام المضائق والتسلح البحري وهو ما استقبله السوفييت بإيجابية وعدوه انعكاسا لمخاوف تركيا من تهديدات محتملة من دول إمبريالية مثل إيطاليا، وفي هذا السياق، تم توقيع بروتوكول بين تركيا والاتحاد السوفيتي في 7 مايو 1931، تعهد بموجبه الطرفان بعدم زيادة قواتهما البحرية في البحر الأسود دون إخطار الطرف الآخر قبل ستة أشهر، وأبدى مفوض الشؤون الخارجية السوفيتي ليتفينوف إصرارا خاصا على ضرورة التقارب مع تركيا . (Дранов, 1948, P.171)

وبانضمام تركيا إلى عصبة الأمم في 18 يوليو 1932، اتخذت خطوة مهمة في الساحة الدولية، وفي المدة نفسها تم توقيع اتفاق جديد وجرى تحديد ديون البلاد بثمانية ملايين ليرة ذهبية، وعدت القوى الغربية أن هذا الترتيب وعضوية تركيا في عصبة الأمم فرصة لتعزيز علاقاتها مع أنقرة وزيادة تأثيرها على السياسة الخارجية التركية (Дранов, 1948, P.171) .

Vol 12, Issue 40, May 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

الخاتمة:

مثلت المضائق التركية – البوسفور والدردنيل – إحدى الركائز الأساسية في تشكيل وصياغة السياسة الخارجية التركية، نظرا لما تتيحه لتركيا من موقع جيوستراتيجي فريد يمكنها من لعب دور الوسيط والفاعل الإقليمي والدولي في العديد من الملفات السياسية والأمنية. فمن خلال سيطرتها على هذه الممرات البحرية الحيوية، تستطيع تركيا التأثير في حركة الملاحة الدولية، لا سيما في ما يتعلق بمرور السفن الحربية والطاقة، الأمر الذي يكسبها قوة تفاوضية عالية في علاقاتها مع كل من القوى الغربية وروسيا لقد أتاحت اتفاقية مونترو لتركيا مساحة قانونية مهمة لتنظيم حركة الملاحة العسكرية، ما يتيح لها استخدام المضائق كأداة سياسية مرنة في زمن السلم والحرب على حد سواء. وفي ظل بيئة دولية تتسم بالصراعات الجيوسياسية المتصاعدة، مثل الحرب الروسية الأوكرانية، برزت أهمية المضائق مجددا بوصفها عنصر توازن حساس بين مصالح الناتو من جهة، ومصالح روسيا والدول المطلة على البحر الأسود من جهة أخرى ومن هذا المنطلق، تستمر تركيا في تبني سياسة خارجية تعتمد على تحقيق التوازن بين الشرق والغرب، وتوظيف إمكانياتها الجغرافية والجيوسياسية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية ومع تزايد الحديث عن مشاريع جديدة مثل "قناة إسطنبول"، يتوقع أن تشهد السياسة التركية في التعامل مع المضائق تحولات محتملة، قد تفتح بابا لنقاشات قانونية ودبلوماسية واسعة بشأن مستقبل اتفاقية مونترو، وموقع تركيا في النظام الدولي المتغير وبالتالي، لا يمكن فهم السياسة الخارجية التركية بمعزل عن موقع المضائق ودورها. فهي ليست فقط ممرا بحريا بل هي أداة استراتيجية متعددة الأبعاد، تعكس مدى تعقيد العلاقات الدولية المحيطة بتركيا، وقدرتها على المناورة بين القوى الكبرى بما يحافظ على استقلالية قرارها السيادي ويعزز من مكانتها الإقليمية والدولية

قائمة المصادر والمراجع:

References:

1- АДАМИШИН, А., АЛЕКСАНДРОВ، А., БЛАТОВ، А., ГОРЕВ، А., ГРУБЯКОВ، В., ЗЕМСКОВ, И., ... & ТИХВИНСКИМ, С. (1981). ИСТОРИЯ ВНЕШНЕЙ ПОЛИТИКИ СССР.

2- Александровна, Х.И., (2019). Советская Россия на Лозаннской конференции по урегулированию положения на Ближнем Востоке (1922-1923). Новая и новейшая история.

3- Бдоян, Д. Г. (2017). Периоды трансформации российско-турецких отношений. Вестник МГИМО университета، (4 (55)).

4- Бернхгард Бахингер, (2023). Османская империя в Первой мировой войне:краткий обзор .

5- Борков, А. В., & Ильин, А. В. (2014). Черноморские проливы и советско-турецкие отношения в 1917-1923 гг. Известия высших учебных заведений. Поволжский регион. Гуманитарные науки. (3 (31)).

6- Борков, А. В., & Лошкарев, А. В. (2003). СОВЕТСКАЯ ДИПЛОМАТИЯ И ОБСУЖДЕНИЕ ПРОБЛЕМЫ СТАТУСА ЧЕРНОМОРСКИХ ПРОЛИВОВ НА ЛОЗАННСКОЙ МЕЖДУНАРОДНОЙ КОНФЕРЕНЦИИ 1922-1923 гг. Вестник Нижегородского университета им. НИ Лобачевского. Серия: Международные отношения, Политология, Регионоведение، (1).

7- Дранов, Б. А. (1948). Черноморские проливы (международно-правовой режим). М.: Юридическое издательство Минюста СССР.

8- Киреев, Н.Г. (2007) История Турции и XX век. Москва: Крафт+ИВ РАН.

9- Кудин, В. А. (2014). К 100-летию начала Первой мировой войны 1914-1918 гг. Вестник Санкт-Петербургского университета МВД России. (2 (62)).

10- Лунева, Ю. (2022). Босфор и Дарданеллы. Тайные провокации накануне Первой мировой войны (1908–1914). Litres.

11- Лунева, Ю.В. (2010). Тайные провокации накануне Первой мировой войны в Босфоре и Дарданеллах (1908-1914). М.: Объединенное издание Русской БДМ.

12- Любин, В. П. (2014). Современная историография Первой мировой войны. Tempus et Memoria. 9(4).

13- Людшувейт, Э.Ф., (1966). Турция во время Первой мировой войны 1914-1918 гг. Военно-политический очерк. М.: Изд-во Московского университета.

14- Могилевич, А. (1939). Международные отношения в эпоху империализма، Документы архивов царского и Временного правительств 1878-1918 гг.، Вторая серия (1900-1913 гг.)، Ленинградское государственное издательство политической литературы.

15- Никитина, А. В. (2023). Вопрос о Константинополе и проливах во внешнеполитическом курсе Временного правительства в марте–октябре 1917 г.

16- Плещеева, А. В. (2017). МНЕНИЕ МА ТАУБЕ ПО ПРОБЛЕМЕ ЧЕРНОМОРСКИХ ПРОЛИВОВ. В ЭПОХУ ПОЛИТИЧЕСКИХ И КУЛЬТУРНЫХ ТРАНСФОРМАЦИЙ.

Vol 12, Issue 40, May 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

17- Поцхверия, Б. М. (1992). Турция между двумя мировыми войнами: Очерки внеш. политики. Наука.

18- Смольняк, И. В. (2013). Черноморские проливы как фактор напряжённости внутри Большой тройки на завершающем этапе Второй мировой войны. Международные отношения в XX—XXI вв.— Екатеринбург. 2013. (1).

19- Третьяков, В. Г. (2014). К ВОПРОСУ О ПРЕТЕНЗИЯХ РОССИИ НА ТУРЕЦКИЕ ТЕРРИТОРИИ В ГОДЫ ПЕРВОЙ МИРОВОЙ ВОЙНЫ (1914–1918). НАУЧНЫЙ ЖУРНАЛ.

20- Nejat Kaymaz, "Misak-ı Millî Üzerinde Yapılan Tartışmalar Hakkında". VIII. Türk Tarih Kongresi, Ankara. 1977.